تعقيب الدكتور محمد زكى شافعى
على البحث المقدم من الدكتور رمزى زكى

أود أن أثنى على هذا البحث القيم الذى عرض معالمه الدكتور رمزى زكى حالاعلينا . ولعل من الحق أن يقال أن موضوع البحث أوسع من مجرد دراسة متعمقة، وان كانت موجزة، للقطاع الخارجى للاقتصاد المصرى . وقد جاء البحث معززا بالأرقام فى كل جانب من جوانبه على الرغم مما نعلمه من صعوبة الحصول على الأرقام فى كثير من الحالات . ومن هنا كانت السمة العلمية هى الطابع المميز بهذا البحث .

على أن أهم مايمكن أن يوصف به هذا البحث هو أنه يقرع ناقوس الخطر، اذ تدعو البيانات الواردة به الى كثير من القلق . يكفى الاشارة الى تزايد الديون الخارجية والمضمونة من الحكومة المصرية الى أكثر من أربعة أمثالها فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٧، وتزايد أعباء الوفاء بأقساط هذه الديون الى نحو ثلاثة أمثالها وأعباء الفوائد الى نحو سبعة أمثالها تقريبا فيما بين هذين العامين . وأنعكس هذا كله فى الزيادة الباهظة فى نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلى الأجمالى حيث إرتفعت خلال هذه السنوات السبع من ٢٣,٧٪ الى ٦٩,٢٪ وارتفع عبء خدمة الديون من ٤,١٪ الى ٨,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى

ومن ناحية أخرى يشير البحث الى استمرار واطراد تزايد العجز فى ميزان المدفوعات مسجلاً عام ١٩٧٧ ارتفاعاً يبلغ ٣٥٦٪ مما كان عليه عام ١٩٧٠ . و يعكس هذا العجز جزئيا إطراد تدهور معدل التبادل الدولى لمصر، الامر الذى ترتب عليه أن حققت مصر خسارة نتيجة هذا التدهور بلغت ١٨٥٤ مليون خلال الفترة ١٩٦٢/ ٧٠- ١٩٧٧ .

ويخصص الدكتور رمزى زكى جانبا هاماً من بحثه لدراسة مقدرة مصر على سداد ديونها الخارجية عن طريق مناقشة عوامل القوه وعوامل الضعف التى تتميز بها مقدرة مصر فى هذا الخصوص، و يشير هنا بإيجاز الى السياسات التى ينبغى انتهاجها لمقاومة عوامل الضعف وتعز يز عوامل القوة فى هذا الخصوص.

ويختتم الدكتور رمزى زكى بحثه بملحوظة حكيمة لاأظن أن أحداً منا ينازعه فى صحتها، وهى عدم جواز النظر للتمو يل الخارجى على أنه بديل عن بذل الجهد لتعبئة الادخار المحلى إذ يجب النظر للتمو يل الخارجى على أنه عنصر مكمل للموارد المحلية.. وإذا كان الأمر كذلك فلابد من العمل على الارتفاع بمعدل الادخار المحلى، واتخاذ السياسات التى تكفل الوصول بالاقتصاد المصرى الى اقتصاد يعتمد بالأساس على ذاته وليس على العالم الخارجى. وان كان لى ماأضيفه هنا فإن هذه السياسة هى الأساس الذى تقوم عليه جهود التنمية الإقتصادية بالهند منذ زمن طو يل.

وإذا كان لى ماألاحظه على هذا البحث القيم فهو ثلا ثة أمور:-

أولا: إن المكاسب الرأسمالية التى يقال أن البلاد المتخلفة المدينة قد حققتها نتيجة تدهور أسعار العملات الأجنبية وعلى وجه التحديدالدولار هى مكاسب نظر ية، لأنها لم تتحقق بالعمل، فمازالت هذه الديون تقع على عاتق هذه البلاد و يتزايد مقدارها. ولما لم يكن هناك مايضمن أن يستمر تدهور الدولار، بل لم يكن هناك. مايقطع بأنه قيمة الدولار لن ترتفع فى المستقبل، فإن القول بأن هذه البلاد المتخلفة المدينة قد حققت مكاسب رأسمالية كلام لايمكن التسليم به على الاطلاق. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يكون من غير المقبول أن نطرح خسائر حقيقيه، تحملتها البلاد بالفعل، من جراء تدهور معدلات التبادل الدولي الخاصة بها من مكاسب رأسمالية خيالية يقال أنها حققتها.

أما من ناحية موضوع عبء خدمة الديون فيجب أن يلاحظ أن البلد يستفيد لأن أعباء خدمة الديون مقومة بالدولار إذا كانت ايراداته من الطرف الأجنبي تتأتى بعملات أقوى منه كالفرنك السو يسرى أو الين اليابانى أو المارك الألمانى أو الجنيه الأسترلينينى. أما أذا كانت إيراداته من العملات الأجنبية تتحقق بالدولار فهو لايحقق مكسبا ولاخسارة

ثانيا: لاشك أن البحث يسفر عن تدهور مركز مصر فى قطاع المعاملات الخارجية. ولكن مصر ليست البلاد المتخلفة الوحيدة التى تعانى من هذا التدهور. ولهذا كنت أود لو أن الدكتور رمزى زكى أورد دراسة مقارنة لماطرأ على مركز البلاد المتخلفة الأخرى (غير المصدرة للبترول بالطبع) خلال الفترة محل البحث من تطورات. ذلك أن العديد من هذه البلاد أيضا قد اشتد مايعانيه من زيادة المديونية الخارجية، وتزايد عبء خدمة الديون، وإطراد تدهور معدل التبادل الدولى، واستمر زيادة العجز فى موازين المدفوعات.

ثالثا: فى مقام مناقشة عوامل القوة وعوامل الضعف التى تجابه الإقتصاد المصرى فى مجال المقدره على سداد الديون الخارجية، أشار الدكتور رمزى زكى الى العديد من السياسات التى ينبغى انتهاجها فى هذا المجال. واتفق معه فى كثير من السياسات المقترحة، على أنى كنت أود أنه يبرر للقارىء لماذا يقترح هذه السياسات حتى تتضح بذلك الأمور. فهو يشير مثلا - واتفق معه - الى وجوب الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ومنع البنوك الأجنبية التى تعمل بمصر من اعادة تحويل ودائع عملائها الى الخارج ومحاربة السوق السوداء للنقد الأجنبى. وكنت أود لو شرح القارىء لماذا يتعين الأخذ بهذه السياسات.

وختاما أود أن أهنىء الدكتور رمزى زكى على هذا البحث القيم راجيا أن يزود هذا المؤتمر ببحوثه باستمرار فى اعوامه المقبلة.